

٤ - مدى التفرغ في هيئة الأمم المتحدة :

بوليس الأمن الدولي

تثور مشكلة الجزاء بوجه عام في دراسة القانون بفروعه المختلفة ، ولكنها تتخذ صورة خاصة دقيقة إذا ما نظرنا إليها من ناحية القانون الدولي العام حيث تنافرت الآراء حول وجود جزاء له أو عدم وجوده ويتبع ذلك إنكار الصفة القانونية على هذا القانون أو إثباتها له . . . غير أن أغلب الفقهاء يعتقدون بحق أن القانون الدولي له كل مقومات القوانين ومميزاتها وإن كان لا يزال ضعيف الجزاء .

وقبل أن يولد ميثاق سان فرانسيسكو .. كانت أقصى مرحلة من التهذيب وصلتها الجزاءات الدولية - وذلك غير الحرب طبعاً - ما نصت عليه المادة السادسة عشرة من عهد عصبة الأمم البائدة ، وهي قائمة بمفردها تتناول في أغلبها الجزاءات الاقتصادية

وتد بمجلس الشورى الذى أراد كرومر تكوينه من الأجانب والمصريين معاً ، ولم يفته أن يمرج على الأصنام المصرية التى اتخذها العميد وزراء للدولة فكانت رهن إشارة وقيد رغبته ، كما بكى اللثة العربية التى طعنها اللورد فى الصميم حين قرر دراسة العلوم المدرسية بلنته الدخيلة ، وقد عرف كيف يتهم بالفرعون الناشم حيث قال فى وداعه :

فلم لأزرى الأهرام يا نيل مبتدأ وفرعون عن واديك صرحتل غدا
فودع لنا الطود الذى كان شامخاً وشيع لنا البحر الذى كان مزبداً
أقد حان توديع العميد وإنه حقيق بتشجيع المحبين والعدا
سنطوى أياديك التى قد أفضتها علينا فلسنا أمة تبحر اليدا
وفى رأى أن هذه القصيدة التاريخية قد فاقت قصيدة شوقى فى وداع العميد ، لأن شاعر القصر لم ينطق عن شموذ وطنى دفاق وإنما غضب لول نعمته حين هاجمه اللورد فى حفلة وداعه ، فنعت ألبانه نحتاً ، وأنت تقرأ ما نسجه أمير الشعراء فلا تحس بهذه اللوعة المتأججة فى شعر حافظ ، بل تبحر شاعر القصر قد نسي الغرض الأصيل من القصيدة ، فلم يطنب فيه أطناب شاعر النيل

وتشير إلى الجزاءات العسكرية باقتضاب دون تفصيل أو إيضاح . ويمرر بمضى الكتاب انهيار العصبة إلى عدم الالتفات جيداً إلى اللون العسكري من الجزاءات وهذا النقص الأخير قد تداركه ميثاق هيئة الأمم المتحدة وفصله تفصيلاً فى أكثر من مادة .

لقد قلنا إن لمجلس الأمن اختصاصين : الأول منهما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدولى ويختص الثانى بالأحوال التى يقع فيها تهديد للسلم أو إخلال به أو حصول عدوان معين وهذه الأحوال التى تدخل فى الاختصاص الثانى ليس لها صفات معينة أو حدود تقف عندها ، بل إن مجلس الأمن له مطلق الحرية فى تقرير هذه الحالات الخطيرة (انظر المادة ٣٩) وترتيب الجزاءات لها .

ويمكن القول بأن الجزاءات المنصوص عليها فى الميثاق تتفاوت فى الشدة والطبيعة فهناك ما يسمى بالتدابير المؤقتة (المادة ٤٠) وبوضعها الميثاق بقوله : إنه منمناً لتفاهم الموقف لمجلس الأمن قبل تقديم توصيات أو اتخاذ التدابير المنصوص عنها فى المادة التاسعة والثلاثين ... أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً

وإنما حرص كل الحرص على أن يندد فى مطلع كلامه بما اقترفه اللورد فى حفلة الوداع فقال :

أوسمعتنا يوم الوداع إهانة أدب لمعرك لا يصيب مثيلاً
فى ملعب للمضحكات مشيد مثلت فيه البكيات فصولاً
شهد الحسين عليه لمن أصوله وتصدر الأعمى به تطفيلاً
هلا بد لك أن تجامل بعدما صاغ الرئيس لك التنا إكليلاً
ومهما يكن من شئ فإن نشأة شوقى الأولى قد باعدت كثيراً

بينه وبين واجبه الأقدس . بل قد ورطته أسوء توريط فيما ينبغي أن يعتمد عنه ؛ فقد هجا زعيم الثورة المرابية المفتري عليه لحاجة فى نفسه ، وأحجم عن رثاء أستاذه البارودى ، كما لاذ بالصمت المريب إزاء لجيمة دنشواى ، مع أنها زلزلت العالم أجمع بدويها الرنان ، والأبيات القليلة المذكورة فى الجزء الأول من الشوقيات عن هذه الأساة ، قد قيلت بعد رحيل اللورد كرومر ، وانقضاء عام كامل ، جفت فيه الدماء ، وانقطع الدوى ، وتحدث الناس جميعاً بأن أمير الشعراء مقصر كل المقصر ١١

(البقية فى العدد القادم)

محمد رجب البيومى

والأمن الدولى في فترة الانتقال أى إلى أن يتولى مجلس الأمن
تبعاً له ...

لقد قدمنا أن حق الاعتراض^(١) هو السائد في جميع أعمال
مجلس الأمن بنوعها ، ورأينا كيف استعملته الكتلتان الشرقية
والغربية أسوأ استعمال متوخية معالجتها وشهواتها في كل ما يدخل
في الاختصاص الأول التعلق بحفظ السلم والأمن الدولى وناقشنا
اقترح مارشال الذى كان بمثابة رد فعل لهذا الاستعمال السيء ..
والآن يستطيع القارىء أن يستنتج مصير الاختصاص الثانى
للمجلس الذى لن يكون أحسن حالا من سابقه مادام هناك
« القيتو » وسوء تطبيقه ... ويمكننا أن نقول بلاء القم إن
النصوص التى تقطع جانباً خطيراً من الميثاق والتى تتعلق بمسألة
الجزءات ... قد حكم عليها بالعدم والموت . ففي فترة الانتقال
هذه لم تتفق كلمة الدول الخمس الكبرى على فض أى نزاع
أو عدوان يحل بالأمن الدولى . وليس ذلك راجعاً لندرة المدون
أو التهديدات الدولية بل يرجع قبل كل شيء إلى الخلاف الناشب
بين المسكرين الأوروبيين . والمثل البارز لذلك في مسائل
البلقان وأندونيسيا ..

ولندع فترة الانتقال وننظر فيما بعدها .. هل نظمت هيئة
الأمن حقاً قواتها ؟ وهل عقدت تلك الاتفاقات التى تحدد هذا
التنظيم ؟ نعم ما حال لجنة أركان الحرب الدولية .. أين هي ؟
والجواب عن كل ذلك حاضر يبعث على الأسف : لم يحدث
شيء ، ولن يكون شيء مادام هذا النزاع المصلحي قائماً بين الدول
يدعى كل فريق أن حق الاعتراض عقبة كبيرة في سبيل
التنفيذ ، ولكن الحقيقة أن الأهواء والشهوات هي أصل اللاء ،
فهى التى جرت إلى إساءة استعمال هذا الحق بل هى التى خلقت
ودعته إلى الوجود وما كنا في حاجة لثله ..

إن بوليس الأمن الدولى جيش فوق الجيوش ، وقوة عظيمة
تجب جميع القوى وكان أمل الشعوب الصغيرة فيه كبيراً ، لأنه
سندها ودرعها في نضالها ضد اضطهاد الدول المستعمرة^(٢) ،
وليس غريباً أن تنشر الصحف نبأ النصيحة التى قدمها ميسو
تريجفلى سكرتير هيئة الأمم لرئيس وزراء مصر حين تقرر نهائياً

أو مستحسنًا من تدابير مؤقتة ، ولا تخلو هذه التدابير المؤقتة
بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بكرمهم ، وعلى مجلس الأمن أن
يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه .

وهناك الجزاءات غير العسكرية (المادة ٤١) وعندها يقرر
مجلس الأمن ما يجب اتخاذه من التدابير التى لا تتطلب استخدام
القوات المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة
تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات
الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية
والبرقية واللاسلكية وغيرها من المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً
كما تقطع العلاقات الدبلوماسية .

وأما الجزاءات العسكرية (م ٤٢) فقد نص عليها الميثاق بأنه
إذا رأى مجلس الأمن أن الجزاءات غير العسكرية لا تنفع بالنزاع
أو ثبت أنها لم تنفع به جازله أن يتخذ بطريق القوات الجوية
والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولى
أو إعادته إلى نصابه ، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات
والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات البرية والجوية
والبحرية التابعة لأعضاء هيئة الأمم المتحدة وهذه القوات هي
« بوليس الأمن الدولى »

وأما تكوين بوليس الأمن وتنظيمه فقد فصل ذلك الميثاق
(م ٤٣) بأنه في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولى
يتمهد جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة بأن يضمنوا تحت تصرف
مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاقات خاصة ما يلزم من
القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات اللازمة لحفظ السلم
والأمن الدولى وتحدد تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها
ومدى استبعادها وأما كتبها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات
التي تقدم . كما قضى (م ٤٧) بتشكيل لجنة من أركان الحرب
تكون مهمتها أن تسدى المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاون
في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية واستخدام
القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ...

ولما كان هذا التنظيم يستغرق وقتاً طويلاً لكي يوجد . فقد
نص الميثاق (م ١٠٦) على أن الدول الخمس الكبرى تقوم
بالبناية عن الهيئة بالأعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم

الكتلة الشرقية رقد أملته روح التحدى والمضاء وكان الأجدر بأمریکا أن تتمسك بنصوص الميثاق بدلا من أن تهدرها وتستبدل بها مشروعات أخرى ان تكون خيرا منها أو أكثر اتساقا مع الفرض من قيامها ثم إن هذه الماهدة الدفاعية تدعو للتساؤل : فهي دفاعية ضد من ؟ لا بد لوجود الدفاع من هجوم .. فصد من يوجه هذا الدفاع ... إن كانت دول العالم أجمع مستنضم إلى الماهدة ؟

والظاهر أن الكتلة الغربية تعلم مقدما أن مشروعها ان يجوز رضا من الكتلة الشرقية ، ولهذا جملت الماهدة مفتوحة للانضمام ، والغالب أن الدول الموقمة ستكون سياستها موافقة لأهواء الكتلة الأولى ومناهضة للثانية الأمر الذى يؤكد في الذهن أن هذا المشروع ليس وليد الإيمان الخالص بخير الإنسانية وتقديس المبادئ السامية لذاتها ... وقد نفذت الولايات المتحدة مشروعها المقترح تنفيذا جزئيا في نصف الكرة الغربي حين عقدت ماهدة الدفاع المشترك بين دول الأمريكيتين في الأسابيع القليلة الماضية. وبعد : فإن حق الاعتراض يجب أن يلقى ، وأن تزيد الثقة المتبادلة بين الدول ، وتمود لأمثل العليا قيمتها واعتبارها ، وأن تؤمن من جديد بالعدالة والحربة والمساواة ..

يجب أن نخشى من السطور كلمات الحرب والحياة ، فالجراح التى خلفتها الحرب لم تلتئم ، والمداد الذى كتب به الميثاق لم يجف بعد ...

إننا نخشى على مولود سان فرنسيسكو أن يلحق بفقد الأطلنطى .. !!

عبد الحميد عثمان عبد المجيد
كلية الحقوق

عرض القضية على مجلس الأمن .. فقد ذكرت أنه أشار عليه بالتريث حتى تتكون قوة بوليس الأمن الدولى .

على أية حال ليس أمامنا سوى الأسف العميق نقابل به مثل هذه الأمور المحزنة ولعله من المفيد أن نذكر شيئا عن مشروع أمريكى للدفاع المشترك قيل إنه يبنى مؤثقا عن البوليس الدولى . فقد روت الأنباء أن وفد أمريكى فى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قد أعد مشروعا بماهدة للدفاع المتبادل تسندها قوات الدول الموقمة وسيعرض الوفد هذا المشروع على الجمعية العمومية . وهذه الماهدة المقترحة يمكن أن تتمخض عن إنشاء قوة بوليس دولة لحماية اليونان فى القريب الماجل من اعتداء يوغوسلافيا وألبانيا وبلغاريا عليها كما أنها تتمشى مع الميثاق وتضمن مادة معينة منه (م ٥١) تشير إلى أن للدول الحق فى الدفاع الفردى أو الجماعى إذا وقع هجوم مسلح على دولة من أعضاء هيئة الأمم وذلك إلى أن يتسنى لمجلس الأمن اتخاذ التدابير الضرورية للمحافظة على السلام والأمن الدوليين ، ومن شروط هذا الاقتراح الأمريكى أن هذه الماهدة مفتوحة لكل دولة من أعضاء هيئة الأمم تزيد توقيما بما فى ذلك روسيا ولكنهم تصبح نافذة فى القريب الماجل سواء وقعت روسيا والدول المرتبطة بها أو لم توقمها ، ولن يكون تنفيذ هذه الماهدة بما فى ذلك استخدام القوات المسلحة للدول الموقمة موضوعا خاضعا لحق الدول الكبرى فى الاعتراض - ائتمتو - وتقول المصادر الأمريكية أن هذه الماهدة تهدف إلى التقلب على عقبتين فى سبيل المحافظة على السلام فى اليونان وغيرها :

أولا : استخدام روسيا لحقها فى الاعتراض على أية محاولة لحماية اليونان من عدوان جيرانها فى الشمال .

وثانيا : الموائق التى يضعها الوفد السوفيتى فى سبيل انعام اتفاقات حرية بين هيئة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بينما كان المأمول أن تنشأ قوة بوليس دولية لتنفيذ قرارات هيئة الأمم . ويشبه مشروع هذه الماهدة بروتوكول جنيف فى سنة ١٩٢٤ الذى كان يهدف إلى تقوية عصبة الأمم ويبرر العمل الجماعى ضد العدوان تمثيا مع روح ميثاق العصبة .

هذا هو المشروع الأمريكى الذى لم يطرح بعد على بساط البحث ، ورأينا فيه أنه - كما هو واضح - موجه ضد

اطلب نسختك من كتاب

أحمد عرابي

للاستاذ محمود الخفيف